

Distr.: General
18 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة، ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - منشأ البعثة وولايتها
٥	ثانيا - تكوين البعثة
٥	ثالثا - شكر وتقدير
٦	رابعا - الخلفية
٨	خامسا - الرسائل الرئيسية التي وجهتها البعثة
٩	سادسا - هيئة الناخبين والنظام الانتخابي
٩	ألف - الاجتماعات مع المفوض السامي
١١	باء - الاجتماع مع حكومة الإقليم
١١	جيم - الاجتماع مع مجلس الشيوخ العرفي
١٢	دال - الاجتماع مع رئيس الكونغرس
١٣	هاء - الاجتماع مع العضو بمجلس الشيوخ بيير فروجيبي
١٤	واو - الاجتماع مع العضوة في الجمعية الوطنية الفرنسية سونيا لاغارد



الرجاء إعادة استعمال الورق

240614 240614 14-55792 (A)



١٤ الاجتماعات مع جمعيات المقاطعات	زاي -
١٥ الاجتماعات مع سلطات ومسؤولي البلديات	حاء -
١٦ الاجتماعات مع الأحزاب السياسية	طاء -
٢١ الاجتماع بالقضاة الفرنسيين	ياء -
٢٢ الاجتماع مع رابطة رؤساء بلديات كاليدونيا الجديدة	كاف -
٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية	سابعا -
٢٣ زيارة مجمع كونيامبو للنيكل	ألف -
٢٤ زيارة جامعة كاليدونيا الجديدة	باء -
٢٤ الخدمة العسكرية المكيفة	جيم -
٢٤ الاجتماع مع رابطة حقوق الإنسان	دال -
٢٥ مسائل أخرى	ثامنا -
٢٥ الاجتماعات التي عقدت في فرنسا	تاسعا -
٢٨ الاستنتاجات والتوصيات	عاشرا -

أولا - منشأ البعثة وولايتها

المنشأ

١ - في عدد من المناسبات خلال عام ٢٠١٣، بما في ذلك خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي نظمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي انعقدت في إكوادور في أيار/مايو وخلال الدوريتين السنويتين للجنة الخاصة واللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة المعقودتين في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر على التوالي، وجه رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة الانتباه إلى المشاكل المصادفة في مراجعة السجل الانتخابي لانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٤ (A/C.4/68/SR.5).

٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد مكتب اللجنة الخاصة اجتماعات غير رسمية مع الدول الأربع القائمة بالإدارة. وخلال الاجتماع المعقود مع فرنسا، ناقشت المشاكل التي تؤثر في مراجعة السجل الانتخابي لانتخابات المقاطعات في كاليدونيا الجديدة. وتعهدت فرنسا بأن تحيل إلى المكتب الوثائق التقنية ذات الصلة بالمسألة وأفادت بأنها لن تعترض على أن توفد الأمم المتحدة بعثة زائرة إلى الإقليم.

٣ - وفي منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد المكتب اجتماعا عن طريق التداول بالفيديو مع رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة لمناقشة التطورات المستجدة في عملية تقرير المصير في الإقليم، ولا سيما مسألة المراجعة السنوية لهيئة الناخبين المحصورة (انظر الفقرة ١٥ أدناه)، تلاه اجتماع عقد في نيويورك.

٤ - وفي الأسبوع التالي، تلقى رئيس اللجنة الخاصة رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة من رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة إلى رئيس الوزراء الفرنسي يسلمت فيها الضوء على الشواغل المتصلة بعملية المراجعة الانتخابية. وتلقى الرئيس رسالة ثانية مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير، من رئيس الكونغرس أيضا، تتوسع في شرح تلك الشواغل وتضمن طلبا بإيفاد بعثة زائرة للأمم المتحدة من أجل تقييم الوضع. وفي وقت لاحق، اطلع الرئيس على رسالتين، الأولى مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير من الوزارة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار والثانية مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير من رئيس الوزراء الفرنسي تتضمنان ردا على الشواغل التي أثارها رئيس الكونغرس. وعممت جميع الرسائل المشار إليها أعلاه على أعضاء اللجنة الخاصة.

٥ - وخلال اجتماع غير رسمي انعقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وجه ممثلون عن جهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني انتباه اللجنة الخاصة إلى أن ٦٧٠٠ شخص من المولودين خارج كاليدونيا الجديدة اعتبروا مؤهلين للتصويت في حين أن ١٩٠٠ شخص من شعب الكانك ممن يحق لهم التصويت لم يعتبروا مؤهلين.

الولاية

٦ - في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، قررت اللجنة الخاصة إيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة بهدف جمع معلومات مباشرة عن تنفيذ اتفاق نوميا (A/AC.109/2114، المرفق)، لا سيما الفقرة ٣-٢-١ منه، وقرار الجمعية العامة ٩٢/٦٨ اللذين ينصان على ضرورة توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير. وتمشيا أيضا مع قرارها ٩٢/٦٨، دعت الجمعية العامة جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل لتهيئة إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير وفقا للاتفاق.

٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أكد نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة من جديد موافقة حكومته على استقبال بعثة زائرة موفدة من اللجنة الخاصة إلى كاليدونيا الجديدة، بما يتفق مع المشورة المقدمة إلى اللجنة الخاصة خلال اجتماعها غير الرسمي المعقود في ٧ شباط/فبراير. واقترح كذلك الاضطلاع بالبعثة في الفترة من ٩ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، مما من شأنه أن يمكن الوفد من تقييم الأعمال التحضيرية لانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في أيار/مايو، لا سيما فيما يتعلق بأعمال اللجان الإدارية الخاصة (انظر الفقرة ١٧ أدناه). وقد يكون بوسع الوفد أيضا إجراء جميع المقابلات التي يعتبرها ضرورية، فضلا عن المشاركة في عمليات تبادل الآراء مع السلطات الفرنسية في باريس.

٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، أشار رئيس اللجنة الخاصة إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٩٢/٦٨ المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة، لاحظت الشاغل الذي اعرب عنه أعضاء اللجنة المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٣ بشأن المشاكل التي اعترضت عملية المراجعة الانتخابية. كما أشار إلى أن الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة، الذي كان يتحدث بالنيابة عن مجموعة الطلبة الميلانيزية (جزر سليمان وفانواتو وفيجي) أمام اللجنة الرابعة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قد أيد طلب إيفاد بعثة زائرة تابعة للجنة (انظر A/C.4/68/SR.7).

٩ - وعقدت البعثة اجتماعات مع العديد من الجهات الفاعلة ذات الصلة في المقاطعات الثلاث (مقاطعة الجنوب ومقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالتي) وفي وزارة الخارجية ووزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار في باريس. وفي المجموع، عقدت البعثة ٢٩ اجتماعا والتقت بما يزيد عن ١٤٠ متحاورا.

ثانيا - تكوين البعثة

١٠ - في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، قررت اللجنة الخاصة أن تضم البعثة الزائرة ممثلين عن إكوادور وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون ونيكاراغوا، فضلا عن خبير في شؤون الانتخابات وثلاثة موظفين من الأمانة العامة. وفي وقت لاحق، انسحبت نيكاراغوا وحلت فيجي محلها. وتألقت البعثة من الأعضاء التاليين: نائب الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة ورئيس البعثة، أمادو كوروما؛ والممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة؛ روبرت آيسي؛ والمستشار في البعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، فريد ساروفا؛ والسكرتير الأول في البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، خوسيه إدواردو بروانيو؛ ومدير قسم المعاهدات في وزارة خارجية فيجي، إيسالا ناياسي. ورافقهم ثلاثة موظفين من الأمانة العامة للأمم المتحدة: رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار، بإدارة الشؤون السياسية، لورا فاكارى؛ وأمينة اللجنة الخاصة، بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، حولييت أوكايالا؛ وموظف للشؤون السياسية في وحدة إنهاء الاستعمار، بإدارة الشؤون السياسية، هرمس بينيالوزا - رودريغيز. وتعذر على خبير شؤون الانتخابات الذي وقع عليه الاختيار الانضمام إلى البعثة لأسباب تقنية.

ثالثا - شكر وتقدير

١١ - أثنى أعضاء البعثة على الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة لما أبداه من تعاون، وعلى نائبه الذي تواصل مع المكتب وأعضاء اللجنة الخاصة في التخطيط للبعثة لضمان الاضطلاع بها في أفضل وقت وموات والذي أكد من جديد التزام فرنسا الثابت بتنفيذ اتفاق نيوميا تنفيذا تاما وبالتعاون مع اللجنة الخاصة. وأثنت البعثة أيضا على المفوض السامي، ومن خلاله على الحكومة الفرنسية، لما تم توفيره من مساعدة لا تقدر بثمن في وضع برنامج في غضون مهلة قصيرة جدا، مما شمل تقديم الدعم اللوجستي. وأعرب أعضاء البعثة عن تقديرهم لجميع المتحاورين الذين تبادلوا الآراء معهم في كاليدونيا الجديدة وباريس. ونوهوا أيضا بكرم الضيافة التي لقوها خلال زيارتهم لمركز جان - ماري تجيباو الثقافي لمشاهدة

عرض ضم ما يزيد عن ٣٠٠ من الأعمال الفنية والوثائق التي تمثل التراث الفني لشعب الكاناك.

رابعاً - الخلفية

١٢ - يتضمن اتفاق نيوميا الذي وقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وصدق عليه في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عدداً من الخطوات الرامية إلى التوصل إلى حل توافقي عن طريق التفاوض بشأن مستقبل الإقليم وبشأن تجديد العلاقات بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة، كما جاء على لسان وزير الدولة الفرنسي لشؤون أقاليم ما وراء البحار (انظر [A/AC.109/1999/6](#)). أما القانون الأساسي (رقم ٩٩-٢٠٩) الذي صدق عليه البرلمان الفرنسي في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، فقد دَوّن السلطات التي ستنتقل إلى المؤسسات المنشأة حديثاً في كاليدونيا الجديدة والقواعد المتعلقة بالجنسية الكاليدونية والنظام الانتخابي والمعد النهائي والشروط التي سيحددها أهل كاليدونيا الجديدة للحصول على السيادة الكاملة (انظر [A/AC.109/2005/13](#)، الفقرة ٩).

١٣ - ويوجد في كاليدونيا الجديدة كونغرس للإقليم يتألف من ٥٤ عضواً. وتمثل الحكومة السلطة التنفيذية ويتولى رئاستها الرئيس الذي ينتخبه الكونغرس والذي يكون مسؤولاً أمامه. وينص اتفاق نيوميا على ضرورة أن تعكس الحكومة، بوصفها هيئة جماعية، التمثيل الحزبي في الكونغرس بشكل تناسبي.

١٤ - وأنشئت مجموعة موازية من المؤسسات لكفالة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وتوجد ثمانية مجالس عرفية، يمثل كل منها منطقة عرفية. علاوة على ذلك، يضم مجلس الشيوخ العرقي ١٦ عضواً، عضوان لكل مجلس عرقي، يتناوبون على رئاسته. ويوفر الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة المشورة لمجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية في الأمور التي تتعلق مباشرة بهوية الكاناك. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكاليدونيا الجديدة بإسداء المشورة للحكومة بشأن المشاريع وفيما يتعلق بالقوانين الممكنة. ويتولى المسؤولية عن كاليدونيا الجديدة الوزير الفرنسي لشؤون أقاليم ما وراء البحار. والدولة القائمة بالإدارة ممثلة في الإقليم بالمفوض السامي.

١٥ - وينطوي النظام الانتخابي لكاليدونيا الجديدة على ثلاثة سجلات انتخابية مختلفة تستخدم لمؤسسات سياسية مختلفة: السجل الانتخابي العام (للرعايا الفرنسيين الذين يمكنهم التصويت للمؤسسات الفرنسية والأوروبية) والسجل الانتخابي الخاص (للذين يصوتون لجمعيات المقاطعات الثلاث والكونغرس المحلي لكاليدونيا الجديدة والمعروفين باسم "هيئة

الناخبين المحصورة“) وسجل انتخابي محدد (للذين يمكنهم التصويت على مسألة الحصول على السيادة الكاملة). وأدرجت في القائمة التكميلية أسماء الناخبين الذين لم يستوفوا الشروط المحددة للمشاركة في استفتاء عام ١٩٩٨. ويصوت سكان كاليدونيا الجديدة أيضا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وينتخبون عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوين من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية.

١٦ - وفي عام ١٩٩٩، نشأ خلاف بشأن تفسير الأهلية للتصويت في الانتخابات المقبلة للكونغرس وجميع المقاطعات والتصويت، في نهاية الطاف، على مسألة الحصول على السيادة الكاملة. فقد فسر البعض اتفاق نيوميا على أنه يميز لأي شخص مقيم في كاليدونيا الجديدة لمدة ١٠ سنوات أن يشارك في انتخابات المقاطعات (١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤) بصرف النظر عن تاريخ وصول ذلك الشخص إلى الإقليم (وهو ما يعرف بالتفسير “التدرجي”). إلا أن جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني تعتبر أن هذا التفسير يتنافى وروح الاتفاق. ومن ثم فقد أحالت المسألة إلى الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الفرنسي، مما حدى بالحكومة الفرنسية إلى عرض مشروع قانون دستوري ينص على أن الحق في التصويت ينبغي أن يمارسه الأشخاص الذين كانت أسماؤهم مدرجة بالفعل في السجل الانتخابي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والذين كانوا، في ذلك الوقت، مقيمين في كاليدونيا الجديدة لمدة ١٠ سنوات على الأقل (وهو ما يعرف بالتفسير “المحمد”). ووافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع القانون بالإجماع في ١٠ حزيران/يونيه وأجمع مجلس الشيوخ على الموافقة عليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. إلا أنه لم يجر التصديق على التعديلات الدستورية حتى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر A/AC.109/2000/4، الفقرة ٢٢). وفي غضون ذلك، رأى مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠٠٢ أن هيئة الناخبين المحصورة لا تتنافى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يقضي بأن استيفاء شرط الإقامة أو طول مدة الإقامة للتمتع بحق التصويت في الانتخابات أو ممارسة ذلك الحق ليس، من حيث المبدأ، تقييدا تعسفيا للحق في التصويت.

١٧ - وتضطلع اللجان الإدارية الخاصة بالمراجعة السنوية للسجل الانتخابي الخاص في الفترة بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، حسبما هو محدد في المادة ١٨٩ من القانون الأساسي وفي قانون الانتخابات الفرنسي. ويتأسس اللجان الإدارية الخاصة قاض يعينه رئيس القضاة في محكمة النقض الفرنسية. ويكون عدد تلك اللجان بعدد مراكز الاقتراع (٢٦٣)

في البلديات الـ ٣٣ في كاليدونيا الجديدة. وبالإضافة إلى قاض، تضم كل لجنة أربعة أعضاء: مندوب الإدارة الذي يعينه المفوض السامي ورئيس البلدية أو ممثله وناخبين اثنين يمثلان التيارين السياسيين الرئيسيين (التيار المؤيد للاستقلال والتيار المناهض للاستقلال). وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ويكون لرئيس اللجنة الصوت الفاصل في حال تعادل الأصوات.

معلومات عن الإقليم

١٨ - للاضطلاع على معلومات تفصيلية عن الإقليم، انظر ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة عن كاليدونيا الجديدة (متاحة على الموقع التالي: <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers>).

خامسا - الرسائل الرئيسية التي وجهتها البعثة

١٩ - قام رئيس وأعضاء البعثة بتوضيح ولاية اللجنة الخاصة وأهداف البعثة التي شملت الاطلاع المباشر على الحالة في كاليدونيا الجديدة وعلى ما يتصل بها من معلومات وتبادل الآراء مع جميع الأطراف المهتمة، بما فيها الحكومة الفرنسية، بشأن الأعمال التحضيرية لانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٤، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التقنية ذات الصلة بالسجل الانتخابي الخاص. ورأت البعثة من المهم أن تتسم العملية بالمصداقية وأن تحظى بقبول الجميع.

٢٠ - وسلط الضوء على أن كاليدونيا الجديدة هي أحد الأقاليم السبعة عشر التي تدخل ضمن نطاق مسؤولية اللجنة الخاصة. أما البعثة، فهي حيادية لا تقصد التدخل في انتخابات المقاطعات في كاليدونيا الجديدة وتأخذ في اعتبارها توقيت الزيارة. فإن أي حل للمسألة سيكون من صلاحية الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الدولة القائمة بالإدارة، ولا سيما شعب كاليدونيا الجديدة. وأعربت البعثة عن رغبتها في الاستماع إلى جميع الأصوات والوقوف على منظورات جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأشخاص الذين رفضوا الاجتماع بدايةً، مما أتاح التوصل إلى فهم أعمق للعملية.

٢١ - وجرى التأكيد كذلك على أنه قد يكون من المفيد للغاية أن تغتنم جميع الجهات المعنية فرصة الحوار التي وفّرتها اللجنة، وعلى أن تحصل البعثة الزائرة على الموافقة الصريحة للدولة القائمة بالإدارة التي نسقت الزيارة تنسيقاً وثيقاً، بالتشاور مع اللجنة الخاصة والأمم المتحدة. وأعرب عن الأسف لعدم وجود تمثيل أكثر تنوعاً لجميع الأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة.

٢٢ - وأشير أيضا إلى إعادة الإدراج المشهودة في عام ١٩٨٦ لكاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما لوحظ أن هدف البعثة هو المساعدة في عملية إنهاء الاستعمار على النحو المحدد في اتفاق نومييا. ومثلت أهمية انتخابات المقاطعات المقبلة عاملا رئيسيا في تحديد تركيز البعثة على المسائل الانتخابية. كما أشير أيضا إلى أهمية التعاون الإقليمي في عملية تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة، وذلك من خلال مجموعة الطليعة الميلانيزية ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

٢٣ - وأشار الرئيس إلى وجوب احترام اتفاق نومييا وشجعت جميع الجهات الفاعلة على مواصلة الحوار البناء والتوصل إلى حلول توفيقية من أجل تعزيز السلام والوئام. وستحقق البعثة من الحالة وتقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة.

سادسا - هيئة الناخبين والنظام الانتخابي

ألف - الاجتماعات مع المفوض السامي

٢٤ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، أطلع المفوض السامي البعثة على تفاصيل اجتماع عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين الشركاء المؤسسين والموقعين على اتفاق نومييا وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية لمناقشة شروط مراجعة السجل الانتخابي الخاص والسجل الانتخابي للمشاوراة المتعلقة بالحصول على السيادة الكاملة. وتم التوصل إلى القرارات والاستنتاجات التالية:

(أ) لم توضع قط القائمة التكميلية لتشريع الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في حين أن القائمة التكميلية لشباط/فبراير ١٩٩٨ كانت متاحة؛

(ب) ينبغي تغيير اسم القائمة التكميلية التي توضع كل سنة ليصبح "قائمة الناخبين غير المؤهلين" منعا لأي خلط بينها وبين القائمة التكميلية لعام ١٩٩٨؛

(ج) ينبغي تعزيز الحملات الإعلامية باستخدام وسيلتي اتصالات، وهما: مكتب المفوض السامي والبلديات؛

(د) لم يكن من الممكن الالتزام بأي قدر من المرونة فيما يتعلق بالتسجيل الجماعي للناخبين المحتملين بيد أنه ذُكر خياران هما: الطلبات الفردية ومراجعة القانون الأساسي شريطة التوصل إلى توافق في الآراء؛

(هـ) على الرغم من أحكام محكمة النقض التي صدرت مؤخرا والتي تحدّ أكثر من تطبيق المادة ١٨٨ من القانون الأساسي، فقد أمكن تقديم "مسألة الدستورية التي تحظى

بالأولوية“ (أولوية الحصول على حكم أولي يفصل في دستورية قانون من القوانين) و/أو إحالة المسألة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛

(و) بالنسبة للسجل الانتخابي للمشاورة المتعلقة بالحصول على السيادة الكاملة، فقد تقرر إنشاء فريق عامل مكلف بإعداد المرسوم الذي ينص عليه القانون الأساسي واستعراض المعايير التي تنص عليها المادة ٢١٨ من ذلك القانون، فضلا عن الطرائق اللازمة لوضع السجل.

٢٥ - وأبلغ المفوض السامي البعثة بأن الاستنتاجات الواردة أعلاه قد صادق عليها الفريق العامل للرؤساء والموقعين في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣. ومع ذلك، ففي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقدت لجنة الرؤساء والموقعين اجتماعا لم تناقش فيه مسألة السجل الانتخابي الخاص، ولكنها ناقشت السجل الانتخابي للاستفتاء. وخلال المشاورات التي أجريت في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، طلب عضو مجلس الشيوخ بيير فروجييه وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني إدراج مسألة السجل الانتخابي الخاص في جدول أعمال لجنة الموقعين، ولكن هذا الطلب لم يُلبّ.

٢٦ - وخلال اجتماع عقده لجنة تقنية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إثر اجتماع لجنة الموقعين، نوقشت مسألة السجل الانتخابي الخاص بناء على طلب من جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني التي أشار ممثلها إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة وشفافة للسجلات محتجا بأن عدم القيام بذلك قد يكون له تأثير سلبي على نتائج انتخابات عام ٢٠١٤.

٢٧ - وعلى سبيل متابعة الاستنتاجات التي صيغت في الاجتماع المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في نومييا، اتخذت الإجراءات التالية:

(أ) حملة إعلامية نفذها مكتب المفوض السامي من أجل تشجيع الناخبين على تسجيل أسمائهم خلال فترة التسجيل؛

(ب) إتاحة السجل الانتخابي العام لشباط/فبراير ١٩٩٨ لجميع الأطراف السياسية التي طلبته؛

(ج) طلب مضاعفة عدد القضاة الذين يترأسون أعمال اللجنة الإدارية الخاصة؛

(د) إنشاء فريق عامل يعنى بمسألة السجل الانتخابي للمشاورة المتعلقة بالحصول على السيادة الكاملة، علما بأن الفريق اجتمع ثلاث مرات حتى تاريخه.

باء - الاجتماع مع حكومة الإقليم

٢٨ - وفقاً لما أفاد به رئيس حكومة الإقليم، أُرجئت في عام ١٩٨٨ مسألة الاستقلال إلى عام ١٩٩٨، وظهرت السجل الانتخابي المحصور. وتم التأكيد على أن الكل يريد فرض قيود عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨ على التصويت. وبحلول عام ١٩٩٨، كانت المسألة قد أثارت خلافات حادة، وهو ما أدى بدلا عن ذلك إلى الإجماع على توقيع اتفاق نيوميا وتأجيل الاستفتاء ٢٠ عاماً.

٢٩ - ليس لدى جميع الناخبين فهم كامل للنظام الانتخابي الذي يمثل فعلا نظاما شديدا التعقيد. وقد قدّم عضو مجلس الشيوخ فروجيه مؤخرًا مشروع قانون دستوري يقترح فيه أن أي شخص وُلد في كاليدونيا الجديدة أو وُلد فيها أبواه يحق له ولذريته، بمن فيهم الكانك المحرومون، الإدلاء بأصواتهم في أي انتخابات. غير أن إقرار مشروع القانون الذي يعني ضمنا إدخال تغيير على الدستور الفرنسي لم يكن ممكنا نظرا لضيق الوقت.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، فإن رئيس الحكومة والسيد فروجيه اقترحا في شباط/فبراير ٢٠١٤ عقد اجتماع عاجل للجنة الموقعين من أجل معالجة مسألة السجل الانتخابي الخاص ولكنهما أبلغا بأن لا وقت لذلك بسبب الانتخابات الوشيكة.

٣١ - وأشار أحد أعضاء الحكومة إلى أن مسعى جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني لحذف ٦٧٠٠ شخص من السجلات الانتخابية أمر مثير للقلق لأنه يستند إلى حجة عرقية، وإلى أن إمكانية "تجميد" السجلات للمرة الثانية كان يجب ألا تكون واردة في الحسابان إطلاقا.

٣٢ - وأشار المتحدث آخر إلى أن الكانك كانوا في الماضي يشكّلون أغلبية غير أنه بدأ في عام ١٩٧٢ تنفيذ سياسة الهجرة التي رسمها رئيس الوزراء الفرنسي السابق بيير ميسمير والتي تهدف، وفقاً لما ذكره المتحدث، إلى "غمر شعب الكانك من الناحية الديمغرافية"، وبالتالي حرمانه من الحصول على الاستقلال. فعاد الإقليم إلى وضع مستعمرة استيطانية.

جيم - الاجتماع مع مجلس الشيوخ العرفي

٣٣ - فيما يخص مسألة السجل الانتخابي، شكّك رئيس مجلس الشيوخ العرفي في صدق نوايا الدولة القائمة بالإدارة نظراً إلى تطرف النقاش الدائر بين مؤيدي الاستقلال ومناهضيه في هيئة الناخبين المحصورة وفي هيئة الناخبين للمشورة المتعلقة بالحصول على السيادة الكاملة.

٣٤ - فتعين الانتظار حتى عام ٢٠٠٧ للأخذ بالسجل الانتخابي "المجّمد" الذي شكل حجر الأساس في عملية إنهاء الاستعمار وكان من مسؤولية الدولة الفرنسية. ونتيجة لذلك، سجلت أسماء آلاف الرعايا الفرنسيين بالرغم من عدم اهتمامهم. مستقبلاً كاليديونيا الجديدة. وطلب إلى اللجنة الخاصة أن تحتّ الدولة القائمة بالإدارة على العمل بإخلاص لتنفيذ اتفاق نومييا وأن تحتّ جميع الجهات المعنية على التحلي بالصبر والمشاركة في الحوار من أجل تسوية الخلافات بالطرق السلمية.

٣٥ - وأعرب مجلس الشيوخ العرّبي عن قلقه إزاء حالة شعب الكانكاك من النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إزاء عدم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (A/HRC/18/35/Add.6).

٣٦ - وبالنظر إلى تزايد الصعوبات التي تواجه الكانكاك في كاليديونيا الجديدة، فقد طلب مجلس الشيوخ العرّبي من البعثة الزائرة حسّ نبض فرنسا وشركائها السياسيين في اتفاق نومييا بشأن صدقهم وحسن نيتهم في العمل على إنهاء عملية نومييا. أما بقاء الوضع على ما هو عليه أو أي عودة إلى الماضي أو أي حل يسفر عن تقسيم المشيخات، التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لهوية شعب الكانكاك الأصلي في جنوب المحيط الهادئ، فليست احتمالات واردة في الحساب.

٣٧ - وقد لاحظ مجلس الشيوخ العرّبي أن أياً من التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠١١ لم تُنفذ، فقرر، تجاوباً منه مع الحالة السياسية والمؤسسية الراهنة، إعداد وثيقة في شكل ميثاق بشأن القيم والمبادئ الأساسية لحضارة الكانكاك. وقد صدرت الوثيقة في نيسان/أبريل. وهذا الميثاق، الذي دعيت إلى المشاركة فيه جميع مناطق زعامات الكانكاك، يعلن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الكانكاك في تقرير المصير وممارسة السيادة في إدارة الشؤون الداخلية لكاناكي (كاليديونيا الجديدة).

دال - الاجتماع مع رئيس الكونغرس

٣٨ - وفقاً لما ذكره رئيس الكونغرس، فإن العمل الجاري الذي تضطلع به اللجان الإدارية الخاصة قد أظهر أن المهام التي تؤديها هي مهام سياسية بدرجة كبيرة بدلا من أن تكون مستندة إلى التطبيق الصارم للقانون. وفي كثير من الحالات، يجد القاضي أو مندوب جبهة الكانكاك الاشتراكية للتحرير الوطني نفسه في وضع أقلية مقابل أعضاء اللجنة الإدارية الخاصة الثلاثة الآخرين الذين يتبعون التعليمات السياسية الصادرة عن فرنسا على الصعيد الوطني

والمحلي. وكانت طلبات شطب أسماء الناخبين غير المستوفين للمعايير القانونية من القائمة تُرفض بانتظام في حين يُسجل ناخبون جدد من دون تقديم أي دليل. وطلب من مندوبي جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني تقديم "دليل مستحيل" لأن الملفات المتعلقة بالداخلين إلى الإقليم قد أتلفتها شرطة الجو والحدود، ولأن الاطلاع على سجلات معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية لم يكن متاحا.

٣٩ - وأضاف كذلك أن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني تعترم تقديم طعون أمام المحكمة الابتدائية في كاليدونيا الجديدة ومحكمة النقض الفرنسية. وعلاوة على ذلك، فإن المفارقات الحالية تُنذر بمشاكل قد تنشأ لدى وضع السجل الانتخابي للمشاركة المتعلقة بالحصول على السيادة الكاملة.

هاء - الاجتماع مع العضو بمجلس الشيوخ بيير فروجيبي

٤٠ - جاء على لسان العضو بمجلس الشيوخ فروجيبي أن مسألة هيئة الناخبين المحصورة تُستغل حاليا للسيطرة على الحملة الانتخابية. ولا تمثل معارضته الشديدة في البداية لزيارة اللجنة موقفا اتخذه من حيث المبدأ، بل موقفا يستند إلى كون طرف واحد فقط من بين الأطراف الثلاثة في اتفاق نومييا طلب إجراء هذه الزيارة، وإلى كون توقيتها غير مناسب. وحذر العضو بمجلس الشيوخ فروجيبي أيضا من إمكانية أن يسعى كل من الطرفين (الطرف المؤيد للاستقلال والآخر المناهض للاستقلال) إلى التأثير بطريقة أو بأخرى على الزيارة خدمة لمصالحه.

٤١ - ومن الممكن إيجاد تعليقات لاختلاف التفسيرات للأحكام الانتخابية، إذ أن صياغة التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ كانت رديئة. وإضافة إلى ذلك، عدل الإصلاح ما أُتفق عليه في عام ١٩٩٨، لا سيما أن يكون من المفهوم أنه ينبغي اعتماد تفسير "تدرجي" فيما يتعلق بالسجل الانتخابي المحصور. ولم تتوقع فرنسا نشوء وضع من هذا النوع. ويرى العضو بمجلس الشيوخ فروجيبي أن التفسير الصادر عن المحاكم لا يتفق مع الإرادة السياسية للموقعين على اتفاق نومييا. وفي رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الفرنسي مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، أكد أن حل المشكلة لا يكمن في القانون بل في السياسة. وتحقيقا لذلك الغرض، قد يكون من الضروري أن يجتمع الموقعون على اتفاق نومييا لمعالجة هذه المشكلة. فالتوصل إلى توافق في الآراء هو الأساس لإيجاد حل مشترك يحفظ السلم.

٤٢ - أما فيما يتعلق بالسجل الانتخابي للاستفتاء، فقد أكد العضو بمجلس الشيوخ، فروجيبي، على عدم وجود أي سوء تفاهم. فالطرف المناهض للاستقلال يمتلك الأغلبية. وإلى جانب ذلك، ينبغي طرح اتفاق ثالث للتصويت في إطار استفتاء.

واو - الاجتماع مع العضوة في الجمعية الوطنية الفرنسية سونيا لاغارد

٤٣ - فيما يتعلق بالمشاكل التي تكتنف مراجعة السجل الانتخابي الخاص، أبلغت العضوة في الجمعية الوطنية الفرنسية سونيا لاغارد البعثة بأنها سألت رئيس الوزراء الفرنسي عن تفسير المادة ١٨٨ من القانون الأساسي. ورأت أن الردّ مرض، حيث أن رئيس الوزراء وضح أنه يمكن التحقق من شرط الإقامة في الإقليم بالاطلاع على السجل الانتخابي العام لعام ١٩٩٨ أو أية أدلة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن إدراج أسماء حوالي ١٩٠٠ من الكانك في القائمة التكميلية يرجع إلى كونهم لم يتبعوا الإجراءات ذات الصلة.

٤٤ - أما بخصوص نقل السلطات، فرأت السيدة لاغارد أن نقل السلطات المتبقية بمقتضى المادة ٢٧ من القانون الأساسي (المتعلقة بالأحكام التي تنظم إدارة المقاطعات والكميونات؛ والرقابة الإدارية على السلطات المحلية ومؤسساتها العامة؛ والبت الإذاعي؛ والتعليم العالي) الذي تعتقد أنه اختياري، سيكون موضوع مناقشات يجريها مجلس الشيوخ الذي سينبثق عن انتخابات المقاطعات في أيار/مايو. وبالنسبة إلى السلطات السيادية الخمس المقرر نقلها إلى كاليدونيا الجديدة، فإنها تعتقد أن الضرورة تقتضي إجراء المزيد من المفاوضات وإيجاد حل جديد على المستوى القانوني وأن القرار النهائي يبقى للشعب.

زاي - الاجتماعات مع جمعيات المقاطعات

٤٥ - أبلغت جمعية مقاطعة الجنوب البعثة أنه تم، أثناء جلسة استثنائية انعقدت في ٢٧ شباط/فبراير ورفض الأعضاء المؤيدون للاستقلال حضورها، قطع وعد رسمي ردًا على قرار جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني المطالبة بشطب أسماء ٦٧٢٠ ناخبًا من السجل الانتخابي الخاص. وأشار إلى أن المشاكل السياسية تتطلب حلولًا سياسية، ومن ثم فإنه من الضروري عقد اجتماع استثنائي للجنة الموقعين. ويرى البعض أنه ينبغي تأجيل انتخابات المقاطعات إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وقيل أن سبب رفض زيارة البعثة في البداية يعود إلى توقيتها وطلبها من طرف واحد فقط من الأطراف في اتفاق نوميًا.

٤٦ - وأكد أحد المتحدثين أن المشاكل الحالية التي تكتنف انتخابات المقاطعات مرتبطة بالصياغة الرديئة لاتفاق نوميًا، وخصوصًا الأحكام المتعلقة بالسجل الانتخابي. فنصّ الاتفاق غامض ومعقد، ويتعذر بالتالي على السكان فهمه. وفي حين لم يتمكن أي طرف من إقناع الطرف الآخر، فمن الضروري حماية جميع الإنجازات المحققة منذ عام ١٩٨٨ نتيجة إبرام اتفاق ماتينيون واتفاق نوميًا. وسلط الضوء أيضًا على وجود جوانب موحدة، مثل الدين، من شأنها أن تؤدي دورًا مفيدًا.

٤٧ - وأعرب رئيس مقاطعة جزر لوياليتي عن رأي مفاده أن البعثة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتوفير فهم أوضح لمسألة كاليديونيا الجديدة التي يعتبرها إقليمًا محتلاً، وبالنسبة لتطور اتفاق نومييا. وفيما يتعلق بمسألة السجل الانتخابي الخاص، أشار إلى أن المشكلة أُثرت أمام لجنة الموقعين على مدى السنوات الخمس السابقة وصرّح أنه تم فعل كل ما هو ممكن لجعل شعوب الكانكاك أقلية. والشاغل الرئيسي هو التفسيرات المختلفة للقانون الفرنسي، بما فيها ما يتعلق على وجه التحديد باتفاق نومييا والاستفتاء. وإن جمعية المقاطعة، التي يتمثل شعارها في "اتفاق نومييا، لا غير"، تحث الدولة القائمة بالإدارة على التعجيل بعملية نقل السلطات إلى الإقليم التي تأخرت عن موعدها. ورأى أن إبرام اتفاق ثالث ليس خيارًا ممكنًا.

حاء - الاجتماعات مع سلطات ومسؤولي البلديات

٤٨ - عقدت البعثة أيضًا اجتماعات مع سلطات ومسؤولي البلديات في خمس بلديات (نومييا ومون - دور وبايتا وكونيه وليفو) من أجل الحصول على معلومات مباشرة عن عملية تحديث السجل لانتخابي الخاص. وركزت المناقشات على عمل اللجان الإدارية الخاصة وتفسير الأحكام الانتخابية فيما يتعلق بالسجل الانتخابي المحصور والجوانب الإجرائية.

٤٩ - وفي بلدية مون - دور، تلقت البعثة ملفًا يتضمن معلومات عن عمل اللجان الإدارية الخاصة والإجراءات التي تتبعها، فضلًا عن نسخ لنماذج تقارير رسمية خالية من البيانات واستمارة لإخطار الناخبين. وأبلغت البعثة بأنه جرى استعراض ١٥٤٢ حالة والإبلاغ عن رفض ٢٠٦ حالات حتى ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. وقد نُظر في كافة الحالات، مما يعني أنه تمت مراعاة ردّ رئيس الوزراء الفرنسي الموجه إلى الجمعية الوطنية والذي يوضح فيه سبل التحقق من شرط الإقامة.

٥٠ - وأبلغت البعثة أيضًا بأنه تعيّن على كل ناخب أن يطلب تسجيله في السجل الانتخابي الخاص. وفي حال عدم موافقة ناخب على القرار الصادر، أمكنه تقديم طعن قد يصل في نهاية المطاف إلى محكمة النقض أو حتى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بالصعوبات في إخطار الناخبين، فقد أُشير إلى أن هذه المشكلة لم تُصَادَف في مون - دور نظرًا لوجود عدد قليل جدًا من الأحياء العشوائية أو القبائل المعزولة في تلك البلدية. وشكّلت مجالس الأحياء، ونشرة دار البلدية، وخطاب رئيس البلدية وسائل للتواصل مع الناخبين. وكان السجناء أيضًا مسؤولين فرديا عن تقديم طلب لإعادة تسجيلهم في السجل الانتخابي.

٥١ - وفي بلدية نومييا، أبلغت البعثة بتسجيل ٤٢ ٢٣٤ ناخبًا لإدراجهم في السجل الانتخابي الخاص و ١٣ ٢٧٦ في القائمة التكميلية، بما مجموعه ٥٥ ٥١٠ ناخبين.

وفيما يخص تفسير الأحكام ذات الصلة المنطبقة على السجل الانتخابي الخاص، أشار رئيس البلدية إلى الحكم الذي أصدرته محكمة النقض في عام ٢٠١٣، والذي أوضح، حسب رأيه، أن الشرط الوحيد هو تعليل الإقامة لمدة عشر سنوات أو إثباتها.

٥٢ - وفي بلدية كونه الواقعة في مقاطعة الشمال، أُبلغت البعثة بأن ٣ ٧٧٩ ناخبا سجلوا أسماءهم في السجل الانتخابي العام وبأن وجود أسماء ٣٠ ناخبا في السجل الانتخابي الخاص اعتبر غير قانوني. وأشار إلى أن السجل الانتخابي الخاص "يجب أن يكون بالفعل خاصا وأن التحدي يكمن في تحقيق ذلك على الوجه الصحيح".

٥٣ - وفي بلدية بايتا، أُبلغت البعثة بإجراءات عمل اللجان الإدارية الخاصة. وتمثل الدور الرئيسي للبلدية في إعداد الملفات لتستعرضها اللجان في وقت لاحق وفي إخطار الناخبين باستخدام نموذج موحد. وبلغ مجموع الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي العام ١٠ ٧٨٨ ناخبا والمسجلين في السجل الانتخابي الخاص ٨ ٤٧٢ ناخبا. وفيما يتعلق بالحالات التي استعرضتها اللجان فيما يتعلق بمجموعه ١٤ مركز اقتراع، أُبلغ عن رفض ٦٥ حالة. وشملت أسباب الرفض ما يلي: (أ) عدم وجود وثائق تثبت الإقامة؛ (ب) كون الآباء غير مسجلين في السجل الانتخابي الخاص؛ (ج) عدم وجود أي وثائق ثبوتية؛ (د) كون الناخب غير مسجل في قائمة عام ١٩٩٨؛ (هـ) عدم معرفة مكان الإقامة. وأُبلغت البعثة أيضا بأنه بإمكان الناخبين طلب الحصول على نسخة من السجل الانتخابي بتكلفة قدرها ١٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

طاء - الاجتماعات مع الأحزاب السياسية

٥٤ - وفقا لما ذكره أحد ممثلي حزب تجمّع كاليدونيا السياسي، يشكّل اتفاق نومييا، الذي أيّده نسبة ٧٢ في المائة من الناخبين، الإطار القانوني الوحيد الذي يلتزم به الحزب، ولكن مع التسليم بأن نصّ الاتفاق فيما يتعلق بمهنة الناخبين المحصورة يتسم بالغموض.

٥٥ - وأشار إلى أن هيئة الناخبين المحصورة تشكّل تنازلا كبيرا من الطرف المناهض للاستقلال. وأن الناخبين الذين شاركوا في استفتاء عام ١٩٩٨ أيّدوا بحسن نية اتفاقا اعتمد بشأنه تفسير "تدرجي" فيما يتعلق بمهنة الناخبين المحصورة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، صرّح رئيس الوزراء الفرنسي أمام الجمعية الوطنية أنه ليس من الضروري أن يكون الشخص مسجلا في السجل الانتخابي العام لعام ١٩٩٨ لكي يُسجل في السجل الانتخابي الخاص.

٥٦ - وقبلت اللجان الإدارية الخاصة في بعض الحالات، وفقا لتفسيرها للإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٧، تسجيل أشخاص كانوا موجودين في الإقليم قبل ٨ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مع أنهم لم يكونوا مسجلين في قائمة عام ١٩٩٨. وفي حالات أخرى، رفضت هذه اللجان التسجيل استنادا إلى التفسير الصادر عن محكمة النقض في عام ٢٠١٣. وكان نحو ٣٠ في المائة ممن ادّعى أنهم مسجلون بصورة غير قانونية في السجل الانتخابي الخاص مسجلين فعلا في قائمة عام ١٩٩٨. وقد ترفع جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني دعاوى بالطعن إلى المحاكم، إلا أن حزب تجمّع كاليدونيا سيساند، من جانبه، جميع الناخبين المتأثرين. وإذا لم يكن الأشخاص من الكانك مسجلين في السجل الانتخابي الخاص، فذلك يرجع إلى عدم تقديمهم الطلب اللازم. وفي عام ٢٠١٢، حدّد حزب تجمّع كاليدونيا أيضا نحو ٥٠٠٠ من مواطني كاليدونيا غير مسجلين في السجل الانتخابي الخاص.

٥٧ - وأعرب تجمّع كاليدونيا أيضا عن رأي مفاده أن عرض سؤال في استفتاء لتقرير المصير يمكن للناخبين الإجابة عليه بنعم أو لا فقط قد يكون محفوفا بالمخاطر وأنه من الضروري بلورة مشروع مشترك بدعم من جميع الأطراف السياسية المعنية.

٥٨ - ووفقا لأعضاء في الحزب السياسي، الاتحاد من أجل كاليدونيا في فرنسا، فإن كاليدونيا الجديدة تشكل نموذجا فريدا من حيث خروجها من حرب أهلية عن طريق اتفاق سياسي. وفيما يتعلق بالاستفتاء، أُشير إلى أنه لا يمكن طرح سؤال يقتضي الإجابة عليه بنعم أو لا: فالضرورة تستدعي التوصل إلى اتفاق بشأن السؤال الذي سيُطرح للتصويت لتفادي وضع يكون فيه راجحون أو خاسرون، مما قد يسفر عن نتائج غير مرغوب فيها. واقترح أن توضح لجنة الموقعين مسألة السجلات الانتخابية وأن تتفاوض على اتفاق جديد يحل محل الاستفتاء الذي تبناه اتفاق نومييا. ويمكن عندئذ عرض الاتفاق الجديد للاستفتاء.

٥٩ - وفيما يتعلق بإجراء استفتاء عام ٢٠١٨، يعتقد عدد من المتحاورين في معسكر الموالين لفرنسا أن نتائج مثل هذا الاستفتاء معروفة بالفعل، ألا وهي أن ٦٠ في المائة من الناخبين سيكونون في معسكر مناهضي الاستقلال و ٤٠ في المائة في معسكر مؤيدي الاستقلال. واحتج بأنه لا يمكن أن تحصل كاليدونيا الجديدة على الاستقلال "ولكن على ما قد يشاهده". وبعبارة أخرى، فإن الإقليم "لا يمكن أن يكون تابعا لفرنسا ولا أن يكون مستقلا". ومن الحلول الممكن تصورها مثلا السماح للأفراد بجائزة جواز سفر فرنسي و جنسية فرنسية إلى جانب جنسية كاليدونية.

٦٠ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، اجتمعت البعثة مع ممثلين عن عدد من الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة المؤيدة للاستقلال، من بينها الاتحاد الكاليدوني وحزب العمل ولجنة السياسة والمواطنة التابعة لجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب العمل ولجنة الحقيقة والعدالة.

٦١ - ووفقاً للاتحاد الكاليدوني، إن عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة في طريق مسدود واتفاق نومييا معطل. فالسجل الانتخابي للاستفتاء يثير مشكلة والسؤال الذي سي طرح للتصويت يكتنفه الغموض. ومن جهته، اعتبر الحزب السياسي، الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، أنه لا بد من تنفيذ جميع أحكام اتفاق نومييا، لا سيما تلك المتعلقة بنقل السلطات ومشاريع التنمية والإصلاح المالي. ويرى متكلمون آخرون ضرورة التحلي بأقصى درجات اليقظة في المرحلة النهائية من عملية إنهاء الاستعمار، وفي تنظيم المشاورات ورفع مستوى الوعي العام والتعبئة.

٦٢ - وذكرت لجنة السياسة والمواطنة أن هدفها هو جعل السجل الانتخابي الخاص يتفق تماماً مع اتفاق نينفيل - ليه روش السياسي (١٩٨٣) واتفاق ماتينيون - أودينو (١٩٨٨) واتفاق نومييا (١٩٩٨). والهدف هو تمكين جميع الكانك وكل المستوطنين الذين يستوفون الشروط اللازمة التي ينص عليها القانون من التصويت بلدهم.

٦٣ - ولاحظت لجنة السياسة والمواطنة أنه بعد طلباتها المتكررة للاطلاع على السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨، تأكّد في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣ إدراجها فيه. إلا أن اللجنة أبلغت أيضاً بأن القائمة التكميلية لعام ١٩٩٨ غير موجودة. وهكذا، استطاعت اللجان الإدارية الخاصة الاطلاع على السجل الانتخابي العام لعام ١٩٩٨ للمرة الأولى في عام ٢٠١٤. وأشار أيضاً إلى أنه قد يكون هناك أكثر من صيغة واحدة لهذا السجل. لذا صار من الضروري إجراء تحقق دقيق على أساس كل حالة على حدة. وقامت اللجنة بكل ما يلزم لتمكين جميع مندوبي جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني من تقديم قائمة بالناخبين الذين ينبغي التحقق من أسمائهم وقائمة بالكانك الذين ينبغي تسجيلهم إلى جميع مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢٦٣ مركزاً.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن المفوض السامي لاحظ، في تعميم عام ٢٠١٤ الذي وجهه إلى جميع البلديات والذي تضمّن تعليمات بشأن عملية تحديث السجل الانتخابي الخاص، إمكانية القيام أثناء عملية المراجعة بشطب أسماء الناخبين الذين لا يستوفون المعايير من القائمة. إلا أن أعضاء اللجان الإدارية الخاصة غير المنتمين إلى جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، والذين كان كل منهم يتبع تعليمات قيادته، كانوا يرفضون بصورة منهجية طلبات المراجعة المقدمة من أفراد جبهة الكانك الأعضاء في اللجان الإدارية الخاصة.

٦٥ - وقد ذكرت مشاكل أخرى شملت تسليم البريد في المواقع الصعبة (الأحياء الفقيرة أو القبائل أو الأماكن التي تفتقر إلى أسماء صحيحة)، فضلاً عن فقدان الملفات. ولم يقدم بعض الناخبين المدرجة أسماؤهم في السجل الانتخابي الخاص طلباً للتسجيل، بينما وجد

البعض الآخر أسماءهم في كل من السجل الانتخابي الخاص والقائمة التكميلية. وكدليل على عمليات الإدراج غير القانونية، تلقت البعثة شهادة مكتوبة وموقعة من ناخب أدرج اسمه في السجل الانتخابي الخاص من دون أن يقدم طلباً في هذا الصدد.

٦٦ - ووفقاً لمتحدث آخر، بدأت الجهود الإعلامية الانتخابية قبل سنتين أو ثلاث سنوات، بعد أن أشارت جبهة الكاناك إلى الصعوبات المتعلقة بتسجيل الكاناك في السجل الانتخابي الخاص. أما لجنة جبهة الكاناك، فقد مولت برنامجاً إذاعياً مستقلاً لتعريف الناس بالحق في التصويت، وقد تلقى البرنامج ٢٠٠٠ مكالمة في شهرين. وشملت المسائل المتصلة بإخطار الناخبين بالبريد والمثيرة لقلق حقيقي وشديد ما يلي:

(أ) عدم وصول البريد إلى الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية؛

(ب) مشاكل تسليم البريد إلى الناس الذين يعيشون في المناطق القبلية في شوارع بدون أسماء؛

(ج) عدم انتظام خدمة البريد؛

(د) صعوبة الوصول للكاناك الشباب الذين يعيشون في القبائل؛

(هـ) عدم انتظام البلديات في إعلام الناس بوجود سجلين انتخابيين (عام وخاص) يتطلب كل منهما بذل مسعى فردي منفصل؛

(و) طلب إثبات ١٠ سنوات إقامة من الشباب في مون - دور وبايتا ودومبيا بالرغم من أنهم مولودون بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. إذ كان ينبغي أن يطلب منهم مجرد الدلالة على وجود أسماء آبائهم في السجل الانتخابي الخاص.

٦٧ - ولوحظ وجود مخالفات فيما يتعلق بالسجلات الانتخابية ناجمة أيضاً عن التمييز. ومن أكثر الأمثلة دلالة على ذلك ظهور أسماء ١٩٠٠ شخص من الكاناك في القائمة التكميلية. وأبلغت البعثة الزائرة أن هذه السياسة التي تتبعها فرنسا بإصرار ينظر إليها على أنها تنخرط في إطار سياسة مستمرة لتدمير الإقليم والتمييز تجاه السكان من الشعوب الأصلية وانها تشمل توزيع مسببات الإدمان (التبغ والكحول وغير ذلك) وإزالة أسماء قبائل الكاناك ووضع نظام تعليمي لا يلائم ثقافة الكاناك وزيادة التلوث البيئي، مما يهدد أسلوب حياة الكاناك ويجعل الكاناك أقلية في بلدهم. وأشار إلى أنه في إطار العمل لبناء دولة المستقبل وتقييم أعمال الحكومة الفرنسية، قد تثار إمكانية تعديل موقف الكاناك من منح ضحايا التاريخ حق التصويت في استفتاء تقرير المصير.

٦٨ - وأفاد متكلم آخر بأن عمل اللجان الإدارية الخاصة التي تضم كل منها خمسة أعضاء عمل سياسي لا قانوني، مما يفسر فشلها التام. ولا يمثل وجود قاض على رأس هذه اللجان ضماناً كافياً. ويعني نظام حكم الأغلبية أن أعضاء اللجان الإدارية الخاصة في مقاطعة الجنوب التي تمثل جهة المقصد لمعظم المهاجرين الوافدين يعتمدون بشكل يكاد يكون منهجياً نمط ٣ إلى ٢ في التصويت حيث أن غالباً ما يكون ممثلو الدولة ومعسكر المناهضين للاستقلال في جانب والقاضي وممثل جبهة الكاناك في الجانب الآخر.

٦٩ - وزُعم أن اختلال عمل اللجان الإدارية الخاصة فسر مثلاً سبب الاستمرار في إدراج أسماء غير المواطنين في السجل الانتخابي الخاص على الرغم من كونهم غير مسجلين في قائمة عام ١٩٩٨ ومن كونهم لم يلبّوا إلا شرط إقامة متواصلة لمدة ١٠ سنوات بعد عام ١٩٩٨. وفي ما يتعلّق بالأطفال الذين ولدوا في الإقليم، فقد جعل نظام حكم الأغلبية من المستحيل التحقق من أن أحد الوالدين يملك الجنسية الكاليدونية. وعلاوة على ذلك، ظلّت اللجان الإدارية الخاصة تدرج أسماء الناخبين الكاناك في القائمة التكميلية. وعام ٢٠١٤، رُفضت جميع طلبات تسجيل ناخبين كاناك في السجل الانتخابي الخاص على الرغم من الطعون المقدمة عملاً بالمادة لام - ٥ من قانون الانتخابات.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، رفضت اللجان الإدارية الخاصة الرد على جميع طلبات استعراض الحالات المبلغ عنها لناخبين مسجلين بطريقة غير قانونية في السجل الانتخابي الخاص على أساس عدم تقديم دليل كافٍ على ذلك. وقد كانت مسألة الأدلة صعبة جداً لأنه، كما ذكر سابقاً، دُمّرت سجلات الوصول التي كانت تحتفظ بها سلطات الجو والحدود قبل عام ١٩٩٩، ولأن البلديات كانت تعتمد إلى إتلاف سجلات تسجيل الناخبين كل سنة حال انقضاء المواعيد النهائية المحددة لتقديم الطعون. علاوة على ذلك، غالباً ما كان يُنظر للقضاة على أنهم يتخذون موقفاً غير مشجع وأن عبء الإثبات كان يقع كاملاً على كاهل مقدم الالتماس. وقد حول شرط تقديم هذا الدليل المستحيل الإجراء برمته إلى مهزلة.

٧١ - ولاحظ متحاور من معسكر مؤيدي الاستقلال، أن الكاناك بصفتهم من الشعوب الأصلية هم، من حيث المبدأ، المستعمرين من جانب الفرنسيين الذين استولوا على المشيخات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي هذا السياق، تنطبق أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ على كاليدونيا الجديدة حصراً، لأنها تخصّ حالة شعب الكاناك.

٧٢ - وأشار العديد من المتكلمين المؤيدين للاستقلال إلى أنه من غير المعقول التفكير في وضع قائمة بالناخبين للاستفتاء وفقاً للنظام الحالي. إذ ينبغي أن يكون للقاضي الذي يترأس اللجنة الإدارية الخاصة سلطة اتخاذ القرار، فيما يقتصر دور الأعضاء الآخرين على تقديم

المشورة. وقُدِّمت بعض الاقتراحات لتحسين أداء اللجان، منها ما تعلّق بعدد الأعضاء والدور الذي يضطلع به الأعضاء ما عدا القاضي والتزام اللجان بالتحقيق والحصول على الأدلة ومدة عملية تقديم الطعون والبت فيها وفترة المراجعة السنوية التي ينبغي أن لا تكون قريبة من موعد الانتخابات.

ياء - الاجتماع بالقضاة الفرنسيين

٧٣ - لم تستطع البعثة الاطلاع على عمل اللجان الإدارية الخاصة ومراقبته على الرغم من أنها طلبت القيام بذلك. إلا أنها استفادت من مناقشتين مثيرتين مع أربعة قضاة، بمن فيهم منسق المجموعة. وتركّزت المناقشة على دور كل قاض كرئيس للجنة إدارية خاصة وتفسير الأحكام ذات الصلة فيما يتعلق بالسجل الانتخابي المحصور وتوافر الوسائل والأدوات الضرورية للقيام بمراجعة السجل الانتخابي الخاص. وفي ما يتعلق بدور القضاة، أُبلغت البعثة أن قرارات لجنة إدارية خاصة تُتخذ بأغلبية الأصوات وأن للقاضي الذي يترأس اللجنة الصوت الفاصل في حالات تعادل الأصوات. ولم يكن لدى أعضاء اللجنة التفسير نفسه لشرط القيد في السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨. وعند نشوء اختلافات في تفسير القانون بين أعضاء اللجنة، كان على القاضي الذي يرأس كل لجنة الالتزام بالقرار النهائي الذي أُخذ بأغلبية أصوات المندوبين. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن الالتزام بموقف قانوني أو تفسير قانوني بحت لأن القرارات خضعت لحكم الأغلبية.

٧٤ - وأُبلغت البعثة أن الاطلاع على السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨ الذي يعتبر أساسياً للنظر في أي حالة تحال إلى اللجان الإدارية الخاصة لم يكن ممكناً حتى عام ٢٠١٤. وبالتالي، كان من المستحيل، قبل عام ٢٠١٤، التحقق من سجل عام ١٩٩٨ لجميع كميونات كاليدونيا الجديدة. كما أُبلغت السلطات الفرنسية في نوميا وفي باريس البعثة أن القائمة التكميلية لعام ١٩٩٨ المشار إليها في المادة ١٨٨ (ب) من القانون الأساسي والتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧، والتي تشمل الأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت، غير موجودة. ومن غير الواضح لماذا لم تستطع اللجان الإدارية الخاصة الاطلاع على السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨ في السنوات السابقة، كما أنه من غير الواضح كيف أثير عدم إمكانية اطلاعها عليه في عملها. وأُبلغت البعثة أيضاً عن الآليات القانونية الموجودة للطعن بإدراج أي اسم في السجل الانتخابي أو القائمة التكميلية بصورة غير قانونية أو على نحو لا يتفق مع المعايير التي حددها الأحكام القانونية ذات الصلة. ولم تستطع البعثة الاجتماع بالسلطات القضائية (المحكمة الابتدائية في نوميا).

كاف - الاجتماع مع رابطة رؤساء بلديات كاليدونيا الجديدة

٧٥ - تعتقد رابطة رؤساء بلديات كاليدونيا الجديدة بضرورة احترام اتفاق نومييا وتنفيذه بالكامل، لا سيما فيما يتعلق بنقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية، لضمان أن يتم تدريب سكان كاليدونيا الجديدة على النحو الواجب لإكسابهم المهارات اللازمة تجنباً لأي انقطاع في عملية نقل الصلاحيات. وفيما يتعلق بادعاءات جبهة الكاناك الاشتراكية للتحريير الوطني بوجود تناقضات في السجل الانتخابي الخاص، فقد صُرح بأن هذه التناقضات لا تقوم على التمييز، كما جرى التلميح إليه. وليس من الطبيعي أن يكون ١٩٠٠ شخص من الكاناك مسجلين في القائمة التكميلية. وقد أبلغت البعثة بأن القرص المدمج، الذي يتضمن السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨ والذي يتم توزيعه من أجل تيسير عمل اللجان الإدارية الخاصة، قد تعذر في بعض الأحيان الاطلاع عليه بسبب مشاكل تقنية.

سابعاً - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٧٦ - اجتمعت البعثة الزائرة مع عدد من المتحاورين الذين قدموا لها إحاطة بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وأشار المفوض السامي إلى العمل الذي تم إنجازه في "إعادة التوازن" للمقاطعات ونقل الصلاحيات وفقاً لاتفاق نومييا، وإلى الجهود الرامية إلى إيجاد توازن بين الأراضي المحكومة بالقانون العرفي وحقوق الملكية الخاضعة لقواعد القانون العادي. وأعرب عن أسفه لعدم منح أهمية كافية إلى مجلس الشيوخ العرفي وأقر أيضاً بالجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة في تقديم المعلومات اللازمة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٧ - ولاحظ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن جميع القرارات تقريبا قد اعتمدت بتوافق الآراء من أجل معالجة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. وقد صممت بعض المشاريع في قطاعات السياحة وصيد الأسماك وتربية المائيات، فضلاً عن صندوق الضمان، للتصدي لل صعوبات المتأصلة في المركز الخاص للأراضي المحكومة بالقانون العرفي. وشدد على أهمية أن تصبح كاليدونيا الجديدة مندمجة في منطقة المحيط الهادئ.

٧٨ - وفي مقاطعة الشمال، عقدت البعثة مناقشات بشأن عمليات إنهاء الاستعمار وإعادة التوازن. وحوالي ٧٥ في المائة من سكان المقاطعة (٣٣ ٧٥٠) هم من الكاناك وهناك ١٧ لغة من لغات الشعوب الأصلية يجري التحدث بها. وتتألف المقاطعة من أربع مناطق عرفية يعيش فيها ما مجموعه ١٩٩ قبيلة. واستندت الجهود المبذولة لإعادة التوازن للمقاطعة

إلى ركيزتين هما: استراتيجية لتنمية تعدين النيكل والسياسة العامة. وقد أبلغت البعثة بأن ٨٩ في المائة من مناصب الإدارة في مقاطعة الشمال يشغلها مواطنون من كاليدونيا الجديدة. وأشار رئيس بلدية كونه إلى أنه ينبغي تحسين برنامج الحكومة الفرنسية "كوادر المستقبل" حيث إنه لم يوفر التدريب اللازم لأي من أفراد الكانك ليصبحوا مديريين أو أطباء أو محامين أو طيارين.

٧٩ - وأبلغت البعثة أيضا بشأن الاستراتيجية الاقتصادية لمقاطعة جزر لويالتي، مع التركيز على التنمية المحلية والسياسات الاقتصادية المتعلقة بصيد الأسماك والسياحة والنقل والتعدين وبناء القدرات (بما في ذلك التدريب المهني والتدريب الإداري)، فضلا عن عقود التنمية. وفيما يتعلق بالمنظورات السياسية في أعقاب اتفاق نومييا، شدد رئيس مقاطعة جزر لويالتي على أن التحرر الاقتصادي والسياسي والثقافي ينطوي على عدد من الخطوات، بما في ذلك الاعتراف بنظام حيازة الأراضي التقليدي الذي يحدد ملكية الموارد الطبيعية (النيكل والموارد البحرية)؛ وجعل شركة Societe Le Nickel التي تملكها حاليا الدولة الفرنسية ملكا لكاليدونيا الجديدة؛ وتشجيع تطوير العلاقة بين فرنسا و كاليدونيا الجديدة فيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية؛ والاعتراف بشعب الكانك وبهويته، بما يشمل تنوعه؛ وإدارة المنطقة الاقتصادية الخالصة (مصائد الأسماك والموارد المعدنية). أما فيما يتعلق بنقل السلطات السيادية، فتعين إقامة علاقة شراكة. ومن بين الأولويات أيضا إدماج كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وتعزيز الشراكات مع البلدان الميلاينيزية وتعزيز الروابط مع البلدان الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ.

ألف - زيارة مجمع كونيامبو للنيكل

٨٠ - زار البعثة مشروع شركة كونيامبو للنيكل المساهمة في مقاطعة الشمال، وهو مشروع مشترك بين شركة من كوريا الجنوبية وحكومة المقاطعة التي تمتلك أغلبية الأسهم. ويعتبر منجم النيكل، وهو أكبر منجم في كاليدونيا الجديدة، دعامة اقتصادية طويلة الأجل لتنمية مقاطعة الشمال والإقليم. وسوف تقدم الدولة القائمة بالإدارة معلومات أكثر تفصيلاً ترد في ورقة عمل الأمانة العامة عن كاليدونيا الجديدة.

باء - زيارة جامعة كاليدونيا الجديدة

٨١ - في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، قامت البعثة بزيارة جامعة كاليدونيا الجديدة حيث استمعت إلى عروض مقدمة من هيئة التدريس وعدد من الطلاب، من بين جملة أمور. وقد استفادت البعثة من عرض بشأن برنامج "كوادر المستقبل" الذي يستهدف طلاب التعليم الثانوي والعالي والتدريب المهني والذي يرمي إلى تعزيز إعادة التوأم أو "إعادة التوازن" المجتمعي، وهو ما يقصد به تزويد الكانك بالخبرات اللازمة لتحمل المسؤوليات في جميع قطاعات المجتمع. وسوف تقدم الدولة القائمة بالإدارة معلومات أكثر تفصيلاً ترد في ورقة عمل الأمانة العامة عن كاليدونيا الجديدة.

جيم - الخدمة العسكرية المكيفة

٨٢ - في مقاطعة الشمال، زارت البعثة برنامجاً خاصاً يسمى "الخدمة العسكرية المكيفة" ترعاه الوزارة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار ويهدف إلى مساعدة الشباب الذين يعانون من صعوبات في الاندماج في المجتمع، بمن فيهم طلاب الكلية العسكرية السابقين، وإلى إكسابهم المهارات الأساسية للانضمام إلى سوق العمل. وقد التحق به ما يصل إلى ١١٠ متدربين حالياً. وسوف تقدم الدولة القائمة بالإدارة معلومات أكثر تفصيلاً ترد في ورقة عمل الأمانة العامة عن كاليدونيا الجديدة.

دال - الاجتماع مع رابطة حقوق الإنسان

٨٣ - في ١٣ آذار/مارس، قام رئيس رابطة حقوق الإنسان بوصف عمل الرابطة الذي يركز على أربعة مجالات هي السجناء والعنصرية والمواطنة والقضايا المتداخلة ثقافياً. وفي رأيه، تمر ثقافة الكانك بمرحلة انتقالية صعبة بسبب الصدام مع القيم الأوروبية وأوجه عدم المساواة الاقتصادية. وأشار إلى أن شباب الكانك لم يتلق الدعم اللازم وأنه ينبغي لمجتمع الكانك أيضاً أن يبذل المزيد لتقدير قيمة النساء والأطفال. ولا يزال الكانك يواجهون أشكالاً علنية ومستترة من العنصرية، بما في ذلك في نومييا حيث نظمت الرابطة عملية لإثبات ممارسة العنصرية والتمييز في أماكن الترفيه من قبيل النوادي الليلية. ولا تزال العنصرية تظهر في أشكال مختلفة، بما في ذلك في سوق استئجار المساكن. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار برنامج "كوادر المستقبل"، فمن الواضح إنه لا يوجد ما يكفي من الكوادر والمعلمين المدربين في الإقليم. وقد لوحظ أن معاملة السلطات للسجناء ما زالت تثير القلق، وإن كانت قد تحسنت تدريجياً.

ثامنا - مسائل أخرى

٨٤ - كان الكثير من المتحاورين من جميع الأطياف السياسية قد أطلعوا البعثة على مخاوفهم وشواغلهم إزاء هشاشة الحالة، التي تتفاقم بسبب ازدياد ملكية الأسلحة في الإقليم، لا سيما منذ عام ٢٠١١. ووفقا للتقارير الصحفية، لا تقتصر هذه الأسلحة على بنادق الصيد فحسب، بل تشمل أيضا الأسلحة الهجومية من أحدث طراز. وقدم المفوض السامي إحاطة إلى البعثة بشأن الجهود التي يبذلها لكبح ملكية الأسلحة في الإقليم. ويجري حاليا وضع مرسوم يفرض المزيد من القيود.

٨٥ - ووفقا للجنة الحقيقة والعدالة، فإن أبناء العديد من الأشخاص الذين اغتيلوا خلال "الأحداث" التي وقعت خلال الثمانينات من القرن الماضي قد طالبوا بمعرفة الحقيقة فيما يتعلق بأبائهم وأجدادهم وأعمامهم، وما إلى ذلك. وهم يعتقدون أن البحث عن الحقيقة لا ينبغي أن يكون حكرا على معسكر مؤيدي الاستقلال فقط وإنما ينبغي أن يشمل الجميع. وأشار إلى أن ما يسمى "الأحداث" قد بدأت بسبب مشكلة تتصل بالحق في التصويت في استفتاء تقرير المصير. واعتبرت هذه المسألة ذات أهمية آنية في ضوء النزاع المستمر بشأن الحق في التصويت والذي من الواضح أنه ظهر من جديد بين معسكر مؤيدي الاستقلال ومعسكر مناهضي الاستقلال.

٨٦ - ويعتقد رئيس مجموعة الطليعة الميلانيزية أن زيارة اللجنة الخاصة إلى كاليدونيا الجديدة، التي أجريت في إطار اتفاق نومييا، هي زيارة تاريخية. وعلى الرغم من أن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني ليست بلدا، فقد تمكنت من الانضمام إلى المجموعة والاستفادة من دعمها. وفي نهاية المطاف، ستحل كاليدونيا الجديدة محل الجبهة في عضوية المجموعة حالما يتحقق تقرير المصير. وتود المجموعة أن ترافق كاليدونيا الجديدة في عملية تقرير مصيرها بدعم من الدول الأعضاء فيها.

تاسعا - الاجتماعات التي عقدت في فرنسا

٨٧ - اجتمعت البعثة الزائرة مع أعضاء من وزارة الخارجية في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، ومع أعضاء من وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار. وقد أعرب الرئيس عن تقدير البعثة لممثلي الدولة القائمة بالإدارة لتسهيل عمل البعثة وعرض موجزاً مقتضباً لأنشطتها في كاليدونيا الجديدة.

٨٨ - وشجعت البعثة الدولة القائمة بالإدارة على تقديم تقارير بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأنشطة الإيجابية التي يجري الاضطلاع بها في كاليدونيا الجديدة. وقد يكون من المفيد أن يطلع المجتمع الدولي على تلك البرامج الإيجابية. ولم تتمكن البعثة من الحصول على رد بشأن عدد المحامين والأطباء من الكانك الموجودين في كاليدونيا الجديدة.

٨٩ - وذكرت نائبة مدير شعبة الأمم المتحدة في وزارة الخارجية أن زيارة تقصي الحقائق قد شملت العديد من الجوانب الهامة وشاركت فيها طائفة واسعة من المتحاورين. وأكدت على الطريقة البناءة التي اضطلعت بها البعثة بعملها. إضافة إلى ذلك، ذكرت النقاط التالية: "أ" يستهدف برنامج "كوادر المستقبل" القطاعين العام والخاص على حد سواء؛ "ب" تعمل السلطات الفرنسية على فرض قيود على سوق الأسلحة؛ "ج" لا يسمح القانون الفرنسي بجمع الإحصاءات على أساس الانتماء العرقي حيث تعد هذه الممارسة تمييزية عنصرياً، ولكن الأحكام الواردة في إطار اتفاق نومييا تجعل ذلك أمراً ممكناً؛ "د" عملية الاستئناف للطعن في عمليات التسجيل غير القانونية في السجلات الانتخابية ليست مكلفة نظراً لأنه لا توجد حاجة إلى الحضور إلى باريس لتقديم الطعن؛ "هـ" فيما يتعلق بالمشاورة التي ستنظم في المرحلة النهائية لاتفاق نومييا، يجب أن يكون أي قرار يتخذ في هذا الصدد صادراً عن كاليدونيا الجديدة؛ "و" تعتزم الحكومة الفرنسية تحسين المعلومات المقدمة إلى الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛ "ز" كان تشكيل اللجان الإدارية الخاصة متوازناً نظراً لأن المعسكرين، المناهض للاستقلال والمؤيد للاستقلال، كانا ممثلين وأن وجود القضاة الفرنسيين شكل ضماناً، حتى وإن كانت اللجان الإدارية الخاصة ذات طابع إداري.

٩٠ - وردا على سؤال تقدمت به البعثة بشأن التفسيرات المختلفة للأحكام الانتخابية فيما يتعلق بمهية الناخبين المحصورة بالنسبة لانتخابات المقاطعات، لوحظ أن الصعوبات نشأت عن أوجه التباين في فهم اتفاق نومييا وأن اجتماعات لجنة الموقعين في عام ٢٠١٤ قد توفر فرصة لمعالجة تلك المسألة.

٩١ - ومن الشواغل الأخرى المثارة استمرار أوجه التفاوت بين التفسير "المحمد" والتفسير "التدرجي" لهيئة الناخبين المحصورة على الرغم من أن التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ اعتمد التفسير "المحمد". وفي هذا الصدد، أشارت السلطات الفرنسية في رد خطي إلى أنه تمشيا مع التزامات فرنسا، باعتبارها موقعة على اتفاق نومييا وشريكة فيه، يتمثل الهدف من الإصلاح الدستوري الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والمعدل للمادة ٧٧ في ضمان "تحميد" هيئة الناخبين المحصورة بحيث تشمل المواطنين الكاليدونيين حصراً: أي أن الناخبين

الذين لا يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات المقاطعات هم المدرجين في القائمة التكميلية التي وضعت للمشاورة التي عقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ من اجل إقرار اتفاق نومييا.

٩٢ - ولاحظت السلطات الفرنسية كذلك أن الناخبين في انتخابات المقاطعات هم حصراً الراشدون الذين بدأت إقامتهم في كاليدونيا الجديدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على أقصى تقدير، وبعد استيفائهم شرط الإقامة لعشر سنوات، وأبناؤهم الذين بلغوا سن التصويت. ومن ثم فإن "تجميد" هيئة الناخبين المحصورة يكون مضموناً تماماً أثناء كل مراجعة سنوية للسجل الانتخابي الخاص، ولا تعود هذه المسألة موضع جدل. غير أنه لم يجر على الإطلاق وضع القائمة التكميلية المشار إليها في المادة ٧٧ من الدستور. وقد أثار ذلك مسألة التحقق من الشرط الأساسي لبدء الإقامة في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨ على أبعاد تقدير، وهو ما يمكن الاضطلاع به بالرجوع إلى السجل الانتخابي العام لعام ١٩٩٨ أو بتقديم أي دليل آخر يثبت بدء الإقامة.

٩٣ - وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه، في إطار اللجان الإدارية الخاصة التي تتولى تحديث السجل الانتخابي الخاص على أساس قرارات تتخذ بموجب حكم الأغلبية، مع مراعاة تكوينها، ظهر تفسير آخر يفيد بضرورة الاستعاضة بصورة منهجية وحصرية عن الإشارة إلى قائمة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ التكميلية التي لم تضع أبداً بالإشارة إلى السجل الانتخابي العام الذي أعد في شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد أخذ ذلك الافتراض في الاعتبار وجوب أن يكون المواطن مسجلاً في السجل الانتخابي العام لإدراجه في القائمة التكميلية.

٩٤ - وعلى أية حال، فإن مراجعة السجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات قد تمت تحت الإشراف الصارم لمحكمة النقض، وهي أعلى محكمة في فرنسا. وتقضي أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ بأن تكون السلطة القضائية، وهي سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الجهة الضامنة للحريات المدنية.

٩٥ - وقد استفسرت البعثة عن السبب في عدم إتاحة قائمة عام ١٩٩٨ قبل عام ٢٠١٤، وعلمت أن القائمة التكميلية لشباط/فبراير ١٩٩٨ لم "يعثر" عليها إلا في عام ٢٠١٣، وأن القائمة لتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ليست موجودة.

٩٦ - والمسألة الأخرى المثيرة للقلق التي نوهت إليها البعثة هي الصعوبة في الحصول على التدريب التثقيفي خارج إطار النظام الفرنسي. فعلى سبيل المثال، لا يُعترف في كاليدونيا الجديدة بمؤهلات التدريب القائمة على اللغة الإنكليزية لأغراض التوظيف في القطاعين العام والخاص. ورداً على ذلك، أشير إلى أن لجنة الموقعين ستثير مسألتَي التعليم والتدريب. وقد

طُلب إلى حكومة كاليدونيا الجديدة أن تقدم المعلومات اللازمة لبحث المسألة مع البلدان المجاورة الناطقة بالإنكليزية.

عاشراً - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٩٧ - بينت مداخلات عديدة أجرتها الجهات المعنية تفسيرات متناقضة للأحكام الانتخابية بموجب اتفاق نوميما فيما يتعلق بهيئة الناخبين المحصورة لانتخابات المقاطعات، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة ١٨٨ من القانون الأساسي. ولاحظت البعثة عدم وجود تفسير موحد للأحكام ذات الصلة التي تحدد شروط الإدراج في السجل الانتخابي الخاص، بما في ذلك التعديل الدستور لعام ٢٠٠٧ الذي أقر التفسير "المحمد" لهيئة الناخبين المحصورة.

٩٨ - وفيما يتعلق بعمل اللجان الإدارية الخاصة، أحاطت البعثة علماً بالشواغل التي أعرب عنها بعض المتحاورين فيما يتعلق بعدم كفاية الوقت المخصص لإجراء مراجعة مفصلة ودقيقة للسجل الانتخابي الخاص، ولا سيما في المناطق الحضرية الأكبر حجماً.

٩٩ - ولاحظت البعثة أيضاً أن السجل الانتخابي لعام ١٩٩٨ لم يتح للجنة الإدارية الخاصة حتى عام ٢٠١٤. ولم يكن من الواضح كيف تأثر عمل اللجان من جراء عدم إتاحة هذا السجل.

١٠٠ - وفي ضوء الطابع المعقد لتعريف هيئة الناخبين المحصورة وتنفيذها، علمت البعثة من عدد من المتحاورين أن التدريب المتخصص ذا الصلة لم يوفر لأعضاء اللجان الإدارية الخاصة. وقد اعتبرت الحملات الإعلامية وحملات التوعية التي تستهدف الناخبين فيما يتعلق بالحق في التصويت غير كافية بل مضللة في بعض الحالات.

١٠١ - وبما أنه كان لا بد من أن يبلغ الناخب كتابة وفي مكان إقامته بكل قرار تتخذه اللجنة الإدارية الخاصة ذات الصلة، فقد أحاطت البعثة علماً بالشواغل المتصلة بالقدرة على الوصول إلى الناخبين في المناطق الصعبة والنائية. وقد تمثل شاغل آخر في استخدام مختلف البلديات برامجيات شتى لإدارة السجل الانتخابي.

١٠٢ - ولم تكن البعثة قادرة على تأمين معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول وتسجيل الناخبين فيما يتعلق بالسجناء الذين أفادت التقارير بأن معظمهم من الشباب الكاناك.

١٠٣ - وخلال هذه الزيارة، أثار العديد من المتحاورين مسألة هشاشة الحالة الاجتماعية السياسية الراهنة في الإقليم، بما يشمل السياق الأوسع لتطوير التنظيم السياسي في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما ما يتعلق منه بالاستفتاء المتوخى في اتفاق نومييا ونقل الصلاحيات وإعادة التوازن.

١٠٤ - وأثار العديد من المتكلمين من جميع الاتجاهات السياسية ضرورة مواجهة فترة ما بعد اتفاق نومييا. ودعا بعض المتكلمين إلى عقد المشاورات المنصوص عليها في الاتفاق والمقرر إجراؤها في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، بينما رأى آخرون أن هذه الاستفتاءات قد لا تكون بالضرورة حاسمة وقد تؤدي إلى نشوء وضع سياسي محفوف بالمخاطر.

١٠٥ - وتفيد بعض الجهات المعنية بأنه قد يكون من المناسب الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة الموقعين في أقرب وقت ممكن لمناقشة أكثر المسائل إلحاحاً. وتفيد جهات أخرى، بما فيها مجلس الشيوخ العرفي، بأن إنجاز عملية اتفاق نومييا، في ضوء الصعوبات المتزايدة التي يصادفها السكان الكانكا، قد لا يؤدي إلى الإبقاء على الوضع الراهن أو إلى عودة إلى الوضع السابق أو إلى تقسيم لأرضي المشيخات التي تشكل أساس هوية شعب الكانكا.

١٠٦ - ولاحظت البعثة ما يبذله المفوض السامي من جهود متواصلة ترمي إلى التحضير بشكل أفضل للمرحلة النهائية من تنفيذ اتفاق نومييا، ولا سيما وضع السجل الانتخابي المحدد الذي سيستخدم في الاستفتاء المتعلق بالحصول على السيادة الكاملة.

١٠٧ - ورحبت البعثة بما تبذله الحكومة الفرنسية من جهود متواصلة لإعادة التوازن بين أوجه التفاوت الاقتصادي للسكان الكانكا من خلال الخدمة العسكرية المكيفة وبرنامج "كوادر للمستقبل".

١٠٨ - وأحاطت البعثة علماً بالجهود المتواصلة التي تبذل بقيادة المفوض السامي للحد من التكديس المنتشر والمفرط للأسلحة النارية والذخيرة والمعالجة المسألة بشكل عاجل من الناحيتين القانونية والعملية.

١٠٩ - ولاحظت البعثة أن بعض شرائح سكان كاليدونيا الجديدة قد دعت إلى عملية تهدف إلى تناول أحداث معلقة من الماضي ما برحت تؤثر في التطورات السياسية الراهنة.

التوصيات

١١٠ - تؤيد البعثة آراء جميع أولئك الذين يعتبرون الحالة الراهنة في كاليديونيا الجديدة بالغة المشاشة وتؤكد أهمية إقامة حوار بناء فيما بين جميع الجهات الفاعلة لإيجاد أرضية مشتركة وصون السلام وتكريس مبدأ "المصير المشترك".

١١١ - وتؤكد البعثة أيضا أهمية أن تكفل جميع الأطراف المعنية التنفيذ الكامل لاتفاق نومييا من خلال بذل جهود حقيقية على وجه السرعة ترمي إلى معالجة أوجه القصور الحالية في تنفيذه، ولا سيما ما يتصل منها بالأحكام المتعلقة بهيئة الناخبين المحصورة.

١١٢ - وترى البعثة ضرورة إعادة النظر في أسلوب عمل اللجان الإدارية الخاصة بسبب المشاكل التي أثارها العديد من المتحاورين، بمن فيهم القضاة أنفسهم.

١١٣ - وفي حين تنوه البعثة بالدعم الذي قدمته الحكومة الفرنسية إلى الجامعة وبالنتائج الإيجابية التي تحققت من حيث معدل إدماج المتدربين، فإنها تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز تدريب المديرين التنفيذيين الرفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتعلق بنقل السلطات من الحكومة إلى كاليديونيا الجديدة.

١١٤ - وتلاحظ البعثة، في سياق نقل السلطات، أن النهوض بالتعليم والتدريب على أعلى المستويات هو أمر يحظى بأهمية قصوى، وتحت بالتالي الدولة القائمة بالإدارة على وضع برامج واضحة وموثوقة لبناء القدرات اللازمة لتمكين سكان كاليديونيا الجديدة من تقرير مستقبلهم.

١١٥ - وتهيب البعثة بالسلطة القائمة بالإدارة بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة الشواغل التي أعرب عنها إزاء مسألة تعزيز التدفق المنتظم للمهاجرين الأجانب إلى الإقليم.

١١٦ - وتشجع البعثة الدولة القائمة بالإدارة على أن تقدم تقارير بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأنشطة الإيجابية قيد التنفيذ في كاليديونيا الجديدة حيث أن ذلك من شأنه أن يزود المجتمع الدولي بفهم أعمق لجميع عناصر عملية تقرير المصير في كاليديونيا الجديدة وفقاً لاتفاق نومييا.

١١٧ - وتحيط البعثة علما باستمرار الدعم والتعاون المقدمين من حكومة فرنسا لصالح أعمال اللجنة الخاصة، وكذلك ما قدمته من دعم ومساعدة كافيين إلى البعثة، وستواصل إعادة تأكيد الدعوة الموجهة من الجمعية العامة إلى الحكومة بأن تواصل التعاون على أتم وجه مع اللجنة الخاصة في الأعمال التي تضطلع بها والمشاركة رسميا في دوراتها المقبلة.

١١٨ - وفي ضوء الدعوات العديدة إلى تعزيز إدماج كاليديونيا الجديدة في السياق الإقليمي، تعتقد البعثة بضرورة اتخاذ تدابير محددة لتيسير الاعتراف بشهادات التعليم بين كاليديونيا الجديدة والبلدان الأخرى دون مزيد من التأخير.

١١٩ - وترى البعثة أن إدماج كاليديونيا الجديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيز الشراكة مع بلدان المحيط الهادئ هما أمران ملحان ومفيدان على حد سواء.

١٢٠ - وتشجع البعثة كذلك جميع الأطراف في كاليديونيا الجديدة على الاستفادة من فرص تبادل الآراء والحوار التي توفرها اللجنة الخاصة طوال السنة، لا سيما وأن اتفاق نومييا يدخل مرحلته النهائية. وسيفضي ذلك أيضا إلى تعزيز فهم اللجنة الخاصة للتطورات التي يشهدها الإقليم.

١٢١ - وترى البعثة من الضروري، حرصا على مستقبل كاليديونيا الجديدة، أن تنفذ على وجه السرعة التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠١١، ولا سيما تلك المتعلقة بمشاركة الكاناك في المحافل السياسية والحكومة (انظر [A/HRC/18/35/Add.6](#)، الفقرات من ٧٢ إلى ٧٦) وتلك المتعلقة بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية (المرجع نفسه، الفقرات من ٨٤ إلى ٨٨).

١٢٢ - وتوصي البعثة بأن تواصل اللجنة الخاصة رصد الحالة في كاليديونيا الجديدة عن كثب في سياق تنفيذ اتفاق نومييا واحتمال انتهاء مدته في عام ٢٠١٩ وإطلاع الجمعية العامة على المستجدات عند الاقتضاء.